إيران وبيلاروس تبحثان تطوير التعاون في القطاع الزراعي

الوفاق/ أجرى نائب وزير الجهاد الزراعي ورئيس منظمة البحوث والتعليم والإرشاد الزراعي الإيراني، خلال زيارته إلى مينسك، مباحثات مع وزير الزراعة في جمهورية بيلاروس حول سبل تطوير العلاقات بين البلدين.

وتبادل غلام رضا كلمحمدي ويوري غورلوف، خلال اللقاء، وجهات النظر بشأن مجالات التعاون المشتركة بين البلدين في قطاع الزراعة، والبحوث التطبيقية، والتقنيات الحديثة، وتطوير التفاعلات العلمية والفنية. وخلال هذا اللقاء الذي حضره عليرضا صانعي، سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى بيلاروس، أكد الجانبان ضرورة الاستفادة من الإمكانات المتاحة للارتقاء بمستوى التعاون الثنائي وتطوير العلاقات الزراعية بين إيران وبيلاروس.

وكان نائب وزير الجهاد الزراعي قد توجه إلى مينسك للمشاركة في الاجتماع الزراعي للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون AgroSCO-٢٠٢٦ والدورة السادسة والثلاثين للمعرض الدولي المتخصص للزراعة «بيلا أغرو ٢٠٢٦» Belagro-٢٠٢٦، حيث التقى أيضاً خلال الزيارة عدداً من كبار المسؤولين العلميين والزراعيين في هذا البلد.

كما عقد كلمحمدي اجتماعاً في مقر الأكاديمية الوطنية للعلوم في بيلاروس NASB مع بيوتر كازاكوفيتش، نائب رئيس هيئة رئاسة الأكاديمية. وخلال هذا الاجتماع، استعرض الجانبان القدرات والإمكانات العلمية والبحثية لكل من إيران وبيلاروس في المجال الزراعي، وأكدا ضرورة توسيع التعاون المشترك في مختلف المجالات.

وكانت ميكنة التربة، وتطوير الزراعة الذكية، والاستفادة من التقنيات والمعدات الحديثة لزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية، وتبادل الموارد الوراثية والبذور، والتعريف بالأصناف المقاومة للتغيرات المناخية وتطويرها، وإعادة تأهيل التربة المتضررة والمتدهورة، وتنفيذ المشاريع البحثية المشتركة، من أبرز المحاور التي نوقشت خلال هذا الاجتماع.

وفي تقرير آخر، جاء ضمن برنامج نائب وزير الجهاد الزراعي أيضاً زيارة المعرض الدولي والمتخصص «بيلا أغرو ٢٠٢٦» في بيلاروس، الذي أُقيم في مركز «بيلا إكسبو» BELEXPO للمعارض الدولية في مدينة مينسك. ويُعد هذا الحدث، الذي يشهد دورته السادسة والثلاثين، أكبر معرض متخصص في الزراعة والصناعات الغذائية في بيلاروس، ويستضيف سنوياً شركات ومؤسسات بحثية ومنتجين وناشطين في القطاع الزراعي من مختلف دول العالم. وعلى هامش المعرض، عُقد المنتدى الدولي «AgroSCO-٢٠٢٦: استراتيجية النمو» بمشاركة ممثلين عن الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

وألقى كلمحمدي كلمة بصفته ممثلاً للجمهورية الإسلامية الإيرانية في هذا المنتدى، استعرض خلالها رؤى وإمكانات بلاده في مجالات البحوث الزراعية والتقنيات الحديثة والتعاون الإقليمي، ولا سيما التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي.

مؤمني، في كلمته بالاجتماع الخامس لوزراء الشؤون الداخلية لمنظمة شنغهاي:

الأمن؛ ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الإقتصادي

لا معنى للاستثمار بدون الاستقرار والأمن؛ ونهج إيران هو توفير الأمن في المنطقة من قبل دول المنطقة نفسها

اعتبر وزير الداخلية الإيراني، أن الأمن يعد الركيزة الأساسية والشرط الجوهري لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الإقتصادي، مؤكداً أن لا معنى للاستثمار بدون الاستقرار والأمن.

وقال إسكندر مؤمني، أمس الجمعة، في كلمة ألقاها في الاجتماع الخامس لوزراء الشؤون الداخلية والأمن العام لمنظمة شنغهاي للتعاون، المنعقد في العاصمة القيرغيزية بيشكك: إن الظروف والعلاقات الحالية السائدة على النظام الدولي مليئة بالهشاشة وانسياب وعدم الاستقرار.

وأضاف: في ظل مواجهة العالم لتحديات أمنية متزايدة، لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تصمد أمام هذه التحديات.

وشدد مؤمني على أهمية ومكانة الخطاب القائم على تعددية الأقطاب والنظام متعدد الأقطاب في الاستراتيجية طويلة المدى لمنظمة شنغهاي للتعاون، وقال: هذه المنظمة التي تضم ما يقرب من نصف سكان العالم، وتسهم بشكل كبير في الإنتاج والتجارة العالميين، وتتمتع بأوسع احتياطيات الطاقة، وتقع ضمن أهم ممرات المواصلات والترانزيت في أوراسيا، أصبحت أحد القدرات والأركان الرئيسية لتشكيل التطورات الجيوسياسية والجيواقتصادية، وكذلك لتشكيل السلام والاستقرار والازدهار على المستويين الإقليمي والعالمي في القرن الحادي والعشرين، معتبراً أن الأمن هو الشرط المسبق والبنية التحتية لأي تنمية مستدامة وتقدم إقتصادي. وأضاف: بدون الاستقرار والأمن، لا معنى للاستثمار.

توفير الأمن في المنطقة من قبل دول المنطقة نفسها

وقال مؤمني: إن نهج الجمهورية الإسلامية الإيرانية يقوم على توفير الأمن في المنطقة من قبل دول المنطقة نفسها، استنادًا إلى المبادئ العالمية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لسيادة ووحدة أراضي جميع الدول. وأضاف: إن العقوبات الأحادية والمعايير المزدوجة لا تحقق الأمن فحسب، بل تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار وانعدام الثقة.

وأشار مومني إلى أن منظمة شنغهاي للتعاون تواجه في الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها وفي ظل الهجوم على أحد أعضائها، قضية خطيرة، وأضاف: يجب أن يُرى دور المنظمة في تأمين المصالح الجماعية؛ لأنه في الوقت الحالي، وبالإضافة إلى التهديدات الداخلية مثل الإرهاب والتطرف، تواجه المنظمة أيضًا تهديدات خارجية.

منظمة شنغهاي أصبحت أحد القدرات والأركان الرئيسية لتشكيل التطورات الجيوسياسية والجيواقتصادية

رفع حجم التبادل التجاري مع باكستان

في سياق آخر، أشار وزير الداخلية خلال لقائه مع نظيره الباكستاني، محسن نقوي، في بيشكك، إلى حجم التبادل التجاري بين البلدين، والذي يبلغ ٣ مليارات دولار، وقال: علينا أن نسعى لرفع هذا الرقم إلى ١٠ مليارات دولار.

وقال مؤمني خلال الاجتماع مع نظيره الباكستاني على هامش اجتماع وزراء داخلية منظمة شنغهاي للتعاون في بيشكك: نأمل أن تُسفر فترة مسؤوليتنا عن نتائج إيجابية في بعض القضايا الهامة بين البلدين، لاسيما في المنطقة الحدودية والقضايا الثنائية.

وفي هذا اللقاء، أعرب وزير الداخلية الباكستاني عن سعادته بلقاء وزير الداخلية الإيراني مجددًا، وقال: نحن على أتم الاستعداد لمتابعة القضايا المشتركة، مرحّباً بتطوير العلاقات بين البلدين في جميع المجالات، لاسيما الإقتصادية منها، وبهدف تحقيق تبادل اقتصادي بقيمة عشرة مليارات دولار. ونقل نقوي تحيات رئيس الوزراء الباكستاني إلى وزير الداخلية الايراني، ودعاه لزيارة باكستان.

وكان وزير الداخلية الإيراني قد توجه إلى قيرغيزستان يوم الخميس، على رأس وفد للمشاركة في اجتماع وزراء داخلية منظمة شنغهاي للتعاون. وأشار مؤمني لدى وصوله إلى أهداف حضور اجتماع وزراء داخلية منظمة شنغهاي للتعاون، واصفًا الاجتماع بأنه فرصة هامة لإجراء مشاورات إقليمية وثنائية. وأوضح أن الاجتماع سيضم ممثلين عن عشر دول أعضاء، قائلاً: يتمثل البرنامج الرئيسي المشاركة في اجتماع وزراء داخلية منظمة شنغهاي للتعاون، ومن المتوقع أيضًا عقد اجتماعات ثنائية مع وزراء الدول الأعضاء على هامش الاجتماع.

وتضم منظمة شنغهاي للتعاون ١٠ أعضاء، وقد تأسست من أجل تعاون متعدد الأطراف في المجالات العسكرية الأمنية والاقتصادية والثقافية.

ممثلة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في زيارتها لمحافظة فارس:

يجب توفير الأطر القانونية لنشاط اللاجئين الأجانب في قطاع الاقتصاد

أكدت ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في زيارتها لمحافظة فارس (جنوب البلاد)، على ضرورة التمكين الإقتصادي للاجئين الأجانب في إيران، ودعت لتوفير الأطر الحقوقية والقانونية لنشاط اللاجئين في القطاع الإقتصادي في إيران.

وقالت يوميكو تاكاشيما، خلال اجتماعها مع المدير العام لشؤون الرعايا الأجانب والمهاجرين في محافظة فارس، مجيد أحمدي: إن بإمكان بعض المهاجرين واللاجئين الميسورين، من خلال الاستثمار والنشاط الإقتصادي ودفع الضرائب، أن يلعبوا دورًا أكثر فعالية في اقتصاد ايران.

وفيما أعربت عن شكرها لخدمات إيران المقدمة للاجئين، وصفت إيران بأنها دولة سخية في هذا المجال، وأضافت: إن إيران تُعد نموذجًا فريدًا من حيث حسن الضيافة ودعم الرعايا الأجانب؛ ولكنها على الرغم من إجراءاتها الواسعة في دعم اللاجئين، إلا أنها لا تبلغ عن إنجازاتها بشكل كافٍ.

واقترحت تاكاشيما: ينبغي نشر قصص النجاح والتجارب الإيجابية لإيران في هذا المجال بشكل أكبر، لجذب أنظار المانحين الدوليين أيضًا إلى هذه القضية.

وأسفت للخسائر والضحايا الناجمين عن الحرب (العدوان الأمريكي والصهيوني على إيران)، وقالت: لا ينبغي أن يكون المدنيون والبنى التحتية الحضرية هدفًا للهجمات.

كما اعترفت ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن المفوضية تواجه أزمة مالية خطيرة، وقد انخفضت ميزانية هذا الصندوق في إيران خلال السنوات الأخيرة بنحو ٦٠٪، في حين ارتفعت تكاليف التأمين الصحي للاجئين واستكمال المشاريع التعليمية، وزادت الاحتياجات المالية لهذه المنظمة أكثر من أي وقت مضى، معربة عن أملها في أنه خلال زيارة المسؤولين الدوليين والمانحين إلى إيران، سيتم توجيه المزيد من الاهتمام إلى الخدمات المقدمة من قبل إيران.

من جانبه، أكد المدير العام لشؤون الرعايا الأجانب والمهاجرين في محافظة فارس، في هذا الاجتماع، إن ايران قد قدمت خدمات بارزة للاجئين على الرغم من الحظر الجائر، وتأمل مديرية شؤون الرعايا الأجانب والمهاجرين في محافظة فارس أن يخصص المانحون، وفقًا لحصة مسؤوليتهم في هذا الشأن، مساعدات مناسبة للمشاريع الجاري تنفيذها في هذه المحافظة. وتابع: من المتوقع أن تكون خدمات المفوضية السامية للأمم المتحدة في مجالات التعليم (خاصة بناء المدارس)، وتطوير وتحسين المراكز الصحية والعلاجية، وتقديم الخدمات المعيشية أكثر من أي وقت مضى.

المؤشر العام لبورصة طهران يواصل التقدم بدعم من موجة السيولة

الوفاق/ شهدت بورصة طهران، خلال الأسبوع المنتهي في ٣ يونيو/ حزيران ٢٠٢٦، أحد أقوى المسارات الصعودية خلال الأشهر الأخيرة، إذ بدأ الأسبوع بتسجيل جميع أسهم السوق تقريباً تداولات إيجابية في سابقة لافتة، واستمر مع تدفق نحو ١٩ ألف مليار تومان من السيولة الحقيقية، لينهي المؤشر العام تعاملاته عند المستوى التاريخي البالغ ٤ ملايين و٣٥٨ ألف نقطة.

وسجلت بورصة طهران خلال الأسبوع الماضي واحداً من أكثر مساراتها الصعودية قوة وتاريخية في الأشهر الأخيرة، مع تحقيق أرقام قياسية غير مسبوقة. وقد انطلق هذا الأسبوع بموجة من التفاؤل إزاء المفاوضات واندفاع المشترين إلى السوق، حيث شهد اليوم الأول حدثاً نادراً تمثل في تداول جميع رموز السوق ضمن النطاق الإيجابي. ومع تدفق سيولة حقيقية كبيرة وتجاوز قيمة التداولات اليومية للأسهم حاجز ٢٩ ألف مليار تومان، واصل المؤشر العام صعوده إلى مستويات جديدة. إلا أن السوق تجاوز في الأيام الأخيرة من الأسبوع مرحلة الحماس الأولي، واتجه نحو مزيد من التوازن والسلوك الأكثر عقلانية، مدفوعاً بعمليات جني الأرباح من قبل المتعاملين والإجراءات الرقابية المتخذة في السوق. ويرى خبراء أن التفاؤل بشأن مستقبل الاقتصاد، وتراجع جاذبية الأسواق الموازية، إلى جانب دور صانع السياسات في ضبط أجواء السوق، كانت من أبرز العوامل التي أسهمت في هذا النمو. وشهد سوق رأس المال خلال الأسبوع المنتهي في ٣ يونيو/ حزيران ٢٠٢٦ واحداً من أكثر أسابيعه التداولية استثنائية، حيث بدأ منذ اليوم الأول بتدفق المشترين إلى قاعة التداول، ورغم تراجع حدة الحماس الأولي مع نهاية الأسبوع، فإن المسار الصعودي للمؤشرات استمر.

سفير إيران لدى موسكو:

التطورات الأخيرة أثبتت أهمية ممر «الشمال - الجنوب»

صرّح السفير الإيراني لدى روسيا، بأنه تمّ استكمال إجراءات الاستحواذ على الأراضي اللازمة لإنشاء خط سكة حديد رشت-آستارا، الذي يبلغ طوله ١٦٢ كيلومترًا، وسيتمّ إعدادها قريبًا لروسيا لبدء المشروع، معتبراً التطورات الأخيرة بانها اثبتت أهمية ممر الشمال - الجنوب.

السفير كاظم جلالي أدلى بهذه التصريحات خلال مؤتمر علمي عبر الإنترنت بعنوان «التعاون الإيراني - الروسي في عالم متغير»، والذي عُقد بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية والمعهد الروسي لرابطة الدول المستقلة.

وأشار جلالي إلى محادثاته الأخيرة مع نائب وزير النقل الروسي بهدف تسريع وتيرة إنشاء خط سكة حديد رشت-آستارا. وفي معرض حديثه عن خطط التعاون الثنائي بين إيران وروسيا، ولاسيما مشروع التعاون في ممر الشمال - الجنوب، أكد جلالي: بالنظر إلى التطورات الراهنة، باتت أهمية التعاون بين البلدين في ممر الشمال - الجنوب أكثر وضوحًا من أي وقت مضى. وأضاف: مع تعرض الممرات المائية والمضائق الدولية للتهديدات، برزت أهمية الطرق غير المائية بشكل جليّ. ويُعدّ ممر الشمال والجنوب أحد أهم هذه الطرق، والذي يجري تعزيزه بإرادة دول المنطقة، ولا سيما الجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا. وأضاف: لقد أطلق البلدان هذا الممر. ففي الجزء الشرقي منه، يمر عبره أكثر من ثلاثة ملايين طن من البضائع، وتبلغ طاقته الاستيعابية ١٥ مليون طن. أما في الجزء الأوسط، فيمر عبره ١٠ ملايين طن من البضائع عبر بحر قزوين، وتبلغ طاقته الاستيعابية ١٤ مليون طن، وعلينا تعزيز كلا الجانبين.

وصرح جلالي بأن أكثر من ثلاثة ملايين طن من البضائع تمر عبر الجزء الغربي من ممر الشمال - الجنوب عبر جمهورية أذربيجان، وقال: يجب علينا استكمال هذه الحلقة المفقودة من الممر الشمالي الجنوبي بإنشاء خط سكة حديد رشت-أستارا.

وقد وُقّعت الاتفاقية الحكومية الدولية لإنشاء ممر الشمال - الجنوب، الذي يبلغ طوله ٧٢٠٠ كيلومتر، بين روسيا والهند وإيران عام ٢٠٠٠. وفي وقت لاحق، ارتفع عدد الدول المشاركة إلى ١٤ دولة. ويرى الخبراء أن ممر الشمال - الجنوب، بفضل تقليله لوقت وتكلفة نقل البضائع، يُمكن أن يُصبح بديلاً لقناة السويس، ويُقلل من وقت نقل البضائع في أوراسيا. ويمر المسار البري الغربي لهذا الممر، الذي يربط بين إيران وروسيا، عبر أراضي جمهورية أذربيجان، بينما يمر المسار الشرقي عبر أراضي تركمانستان وكازاخستان، أما المسار البحري فيمر عبر بحر قزوين.